

Distr.  
GENERAL

S/1997/323  
21 April 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، موجهة الى الأمين  
العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أرجو منكم تعميم نص النداء المرفق الذي وجهه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ المجلس الملي (البرلمان الأذربيجاني)، الى رئيس الاتحاد الروسي السيد بوريس ن. يلتسن، وذلك كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) إدار ج. غولييف  
الممثل الدائم

## المرفق

[الأصل: بالروسية]

النداء الموجه إلى ب. ن. يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي،  
من المجلس الملي لجمهورية أذربيجان (اعتمده المجلس  
الملي لجمهورية أذربيجان في اجتماعه المعقود  
في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

اعتمد المجلس الملي (البرلمان) لجمهورية أذربيجان في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ نداء موجهًا إلى المجلس النيابي للاتحاد الروسي والمجالس النيابية لجميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ويتعلق بنقل الأسلحة من روسيا إلى أرمينيا بصفة غير قانونية.

وقد وجه إليكم في هذا السياق رئيس جمهورية أذربيجان حيدر علييف والمجلس الملي (البرلمان) لجمهورية أذربيجان في الجلسة التي عقدها في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، نداء بشأن نقل العتاد الحربي من روسيا إلى أرمينيا بصفة غير قانونية. وقامت كذلك سلطات أخرى من جمهورية أذربيجان والعديد من ممثلي المجتمع الأذربيجاني، ولا سيما ممثلو الجالية الروسية الذين يعتبرون أذربيجان وطنهم بتوجيه نداءات إلى مختلف أجهزة حكومة وشخصيات الاتحاد الروسي بطلب إجراء تحقيق بشأن الحقائق المشار إليها أعلاه.

ويتضح من هذه النداءات أن نقل الأسلحة من الاتحاد الروسي إلى أرمينيا يتم بانتظام وأن عسكريين أرمينيين يتلقون تدريبًا في الاتحاد الروسي وأن أسلحة وأعتدة عسكرية تنتشر على نطاق واسع في الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها أرمينيا. وقد علمت جمهورية أذربيجان من مصادر مطلعة أن بحوزة أرمينيا قذائف قادرة على حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى ٣٠٠ كيلومتر. وتستطيع هذه القذائف تدمير أي مدينة من مدن أذربيجان أو من غيرها من بلدان المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذه الحقائق قد أكدتها وسائط الإعلام في مختلف البلدان، بما فيها الاتحاد الروسي وأكدها جلسات المجلس النيابي للاتحاد الروسي، فإن جمهورية أرمينيا والأوساط السياسية المساندة لها فضلًا عن بعض كبار شخصيات الاتحاد الروسي يؤكدون أن تلك الادعاءات عارية عن الصحة تمامًا.

ومع ذلك يتضح من معلومات نقلت إلى وسائط الإعلام الروسية أنه ورد رسميًا في جلسة للمجلس النيابي للاتحاد الروسي عقدت في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أنه في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦، نقلت إلى أرمينيا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية تشمل: منصات إطلاق قذائف من طراز R-17، ونظم قذائف كروغ وأوسا، ودبابات من طراز T-72 و BPM-2 ومدافع هاوتزر من عيارات P-39 و D-20

و D-1 ومنصات إطلاق قذائف من طراز غراد وقاذف صواريخ من طراز إيغلا. كما أن وزارة الدفاع للاتحاد الروسي سلمت أرمينيا كميات كبيرة من مدافع الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية والمدافع الرشاشة والمسدسات وقاذف الصواريخ والقذائف الموجهة المضادة للدبابات والذخيرة. وتصل القيمة الإجمالية للعتاد العسكري الذي نقل دون وسيط إلى حوالي بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ومرة أخرى يتضح من تحليل الحقائق المشار إليها أعلاه أن جمهورية أرمينيا التي تبدي قولاً تمسكها بتسوية النزاع على كراباخ العليا بالوسائل السلمية، لم تتخل فعلاً عن نواياها التوسعية وتواصل في الخفاء تسليح نفسها بصفة غير قانونية مكثفة بذلك سياستها العدائية ضد جمهورية أذربيجان. وهكذا وفي ظل هذه الظروف يشير نقل الأسلحة الروسية إلى المعتدي لدى سكان أذربيجان شكوكاً جدية إزاء صدق السياسة الروسية في منطقة القوقاز.

فتسليح المعتدي بصفة أحادية الجانب من المرجح أن تنشأ عنه حالة تهدد بالانفجار وأن يؤدي إلى اندلاع حرب واسعة النطاق لا في منطقة عبر القوقاز فحسب بل وكذلك في مناطق أوسع منها تشمل روسيا. فتعمد روسيا تسليح دولة من رابطة الدول المستقلة - هي أرمينيا - ضد إحدى دوله الأخرى - أي أذربيجان - قد يشجع أرمينيا على ارتكاب اعتداءات أخرى. فقد أثبت التاريخ في أكثر من مرة أن تشجيع المعتدي وتسليحه بصفة أحادية الجانب تترتب عليه آثار وخيمة لا تحمد عقباه. بيد أن للمرء أن يتصور أن الدروس المستفادة من التاريخ لا تخفى على السياسيين الروس. ومما يشير القلق بوجه خاص أن نقل الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا يأتي بالتحديد في الوقت الذي تبذل فيه منظمات دولية ودول عظمى ذات نفوذ - ولا سيما روسيا - جهوداً لإيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان وفي الوقت الذي يوجد فيه وقف لإطلاق النار. ويتبين من هذه الحالة الناشئة أن تسوية سلمية للنزاع لا تناسب كثيراً أرمينيا وبعض الأوساط صاحبة النفوذ في روسيا.

وقد أعلن المجلس الملي لجمهورية أذربيجان مرة أخرى أن نقل العتاد العسكري من روسيا إلى أرمينيا ما هو إلا انتهاك لأحكام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وهو يخل بالتوازن العسكري في المنطقة لمصلحة أرمينيا مما قد يقلص بشكل خطير فرص تسوية النزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان بالوسائل السلمية استناداً إلى مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

ويعرب المجلس الملي لجمهورية أذربيجان عن امتنانه العميق للسيد ليف روكلين وجميع نواب المجلس النيابي للاتحاد الروسي الذين اتخذوا موقفاً موضوعياً بشأن هذه المسألة وهو يأمل في أن تضع السلطات الروسية حداً لمثل هذه الحوادث التي قد تعرض للعلاقات الودية التقليدية القائمة بين أذربيجان وروسيا.

ويلاحظ المجلس الملي لجمهورية أذربيجان بقلق أن نقل الأسلحة من روسيا إلى أرمينيا بصفة غير قانونية والذي ينال كثيراً من سلطة الاتحاد الروسي في أذربيجان وفي المنطقة، يشير بين السكان شكوكاً

خطيرة بشأن العمل الذي تقوم به روسيا بوصفها رئيسا مشاركا في فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بتسوية النزاعات على كراباخ العليا. ويحثكم المجلس الملي لجمهورية أذربيجان على استخدام نفوذكم لإجراء تحقيق في أقرب وقت ممكن بشأن مسألة نقل الأسلحة الروسية الى أرمينيا بصورة غير قانونية يشرف عليه المدعي العام للاتحاد الروسي ي. أ. سكوراكوف وإنزال عقاب شديد بالمدنبن وإعادة كامل الأسلحة والذخائر والأعتدة العسكرية الى روسيا تحت إشراف مراقبين دوليين.

-----